

الانتخابات الإيرانية تكشف أزمة الشرعية والتحدي الخارجي



يتعلق بالانتخابات بالقول إن "الإشراق المذكور في المادة 90 من الدستور هو أمر توافقي ويشمل جميع مراحل الانتخابات بما في ذلك الموافقة على المرشحين أو عدم أهليتهم".

وفقا لذلك، يتم فحص واختبار جميع المرشحين لأي انتخابات من قبل مجلس صيانة الدستور، وهو هيئة مؤلفة من 12 عضواً، يتم تعيين ستة منهم من قبل المرشد الأعلى بينما يتم تعيين الستة الباقين من قبل رئيس السلطة القضائية الذي يعينه المرشد الأعلى نفسه. واللائق أن القوانين الانتخابية المرعية الإجراء توجب على المرشحين "الإيمان والتمسك بالإسلام والنظام المقدس للجمهورية الإسلامية في الممارسة... والتعبير عن الولاء للدستور والمبدأ التقدمي لولاية الفقيه". ووصل الأمر بأحمد جنتي، أمين مجلس صيانة الدستور في العام 2015، إلى تأكيد وجوب حصر الترشيح بالذين يؤمنون بخط الإمام الخميني وخط الولي الفقيه. واحتدمت هذه المزايدة حول التصنيف والولاء منذ "الثورة الخضراء" في 2009، وأخذ يسقط تصور وجود معسكر معتدل في مواجهة معسكر متشدد لأن التناحر بين من يعتبره الغرب "الطرف الإصلاحي" وبين الطرف الآخر الأكثر راديكالية وأصولية، لا يعني صراعاً بين دعاة الإصلاح الحقيقي والمتمسكين بالوضع الراهن، بل يدور حول الطريقة المثلى للحفاظ على المظلومة.

معاقل النفوذ الإيراني الشاهدة على متاعب المشروع الإمبراطوري لفارس الجديدة. ويتراقف الضغط الخارجي الأميركي لتطوير برنامج الصواريخ الباليستية، واستنكاف صيني عن العمل في مفاعل أراك للماء الثقيل. وبالطبع لن يكفي النظام الإيراني وصف مستشار الرئيس فلاديمير بوتين لقاسم سليمانبي بـ"ابن النور" الذي سقط على أيدي "الدجل".

وبالرغم من صعوبة كل العملية الانتخابية، إلا أنها تشكل مقياساً للرأي العام وموازين القوى في مشهد سياسي متخبط ويئذر بتطورات متسارعة في الأشهر المقبلة، نظراً لسوء الوضع الاقتصادي وتراجع تصدير النفط يوميا إلى حدود 500 ألف برميل. ستكون المرحلة حتى الانتخابات الرئاسية الأميركية في نوفمبر القادم، مرحلة توتر واختبار قوة. في الثالث عشر من فبراير أعلنت البحرية الأميركية عن اعتراض سفينة إيرانية في بحر العرب ومصادرة صواريخ مرسلة للحوثيين، مما حدا بمايك بومبيو للتأكيد على أن "إيران أكبر دولة راعية للإرهاب".

وتظهر أزمة الشرعية في اقتصاص قبول مجلس صيانة الدستور أقل من نصف المرشحين (قبول 7148 مرشحاً ورفض 7296 مرشحاً) وذلك لاختيار 290 نائباً. والغريب أنه تم استبعاد 90 عضواً في البرلمان الحالي، كانوا مؤهلين في الانتخابات السابقة.

ويؤكد ذلك الانتقائية ويعزز اتهام البعض لمعسكر خامنئي باللجوء إلى "التطهير الدراماتيكي" ويبرهن على عدم تحمل أي انشقاق أو تصدع ظاهري. والآهني من كل ذلك ما يظهره استطلاع شبه رسمي بأن 83 في المئة من السكان لن يشاركوا في هذه الانتخابات، خاصة مع التخوف من عدم مشاركة المنوعين من الترشح وجمهورهم، وكذلك وتلبية لنداء المقاطعة التي أطلقته قوى معارضة مثل منظمة "مجاهدي خلق".

وفي ليلة 13 فبراير استهدفت إسرائيل مواقع للحرس الثوري الإيراني قرب دمشق بعد ساعات من تهديد إيراني بضرب أميركا وإسرائيل سوريا في حال أي هجوم مماثل. وفي نفس الوقت يستمر المأزق في العراق ولبنان،

بعد مقتل سليمانبي، لن تأتي الانتخابات بفريق روحاني كما كان الحال في 2017، بل من المرجح أن يتم تعويم الأصوليين المحافظين حول إبراهيم رئيسي من جديد استعداداً للاستحقاقات المقبلة.

وتحتمل أزمة الشرعية في اقتصاص قبول مجلس صيانة الدستور أقل من نصف المرشحين (قبول 7148 مرشحاً ورفض 7296 مرشحاً) وذلك لاختيار 290 نائباً. والغريب أنه تم استبعاد 90 عضواً في البرلمان الحالي، كانوا مؤهلين في الانتخابات السابقة.

ويؤكد ذلك الانتقائية ويعزز اتهام البعض لمعسكر خامنئي باللجوء إلى "التطهير الدراماتيكي" ويبرهن على عدم تحمل أي انشقاق أو تصدع ظاهري. والآهني من كل ذلك ما يظهره استطلاع شبه رسمي بأن 83 في المئة من السكان لن يشاركوا في هذه الانتخابات، خاصة مع التخوف من عدم مشاركة المنوعين من الترشح وجمهورهم، وكذلك وتلبية لنداء المقاطعة التي أطلقته قوى معارضة مثل منظمة "مجاهدي خلق".

ويكشف هذا التنازع حول الأسلوب عن أزمة وجودية عميقة بين حسن روحاني ومنافسيه، إذ أن الرئيس الإيراني الذي يلعب دور "المرونة" وربما تصور نفسه يوماً بمقابلة "غورباتشوف إيراني" لم يتردد في وصف الانتخابات بأنها "احتفالية" وشبهها "بالتعيينات" والتشريعات. في المقابل، هاجم محيط خامنئي روحاني بسبب تعيقاته، مشيراً إلى أن نفس العمليات والإجراءات كانت قد أوصلت روحاني إلى السلطة. لا ينفصل الاحتدام داخل الدائرة الأولى للحكم عن المتغيرات التي حصلت بين الانتخابات الأخيرة في 2017 والانتخابات الآتية، إذ حصلت في هذا الفاصل الزمني أربع انتخابات كبرى على مستوى البلاد طالبت بتغيير النظام. في نوفمبر 2019، قتل ما لا يقل عن 1500 من محتج. وفي يناير 2020، تدفق الناس إلى الشوارع مرة أخرى ولم يترددوا في الهتاف ضد خامنئي.

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة يعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

التجاذب بين موسكو وأنقرة في سوريا

ليست وحيدة في مواجهة محاولات روسيا استهدافها، وهذا ما يعزز موقفها سواء في المساومة مع روسيا، أو في محاولتها صد محاولات روسيا تحجيمها. رابعاً، لا يمكن الاستنتاج من ذلك أن الطرفين الروسي أو التركي سيذهبان بعيداً إلى حد الاشتباك أو فككتة المصالح المشتركة بينهما، إذ إن حالة التجاذب الرامنة يتوخى كل واحد منهما ومن خلالها، تقليل مكاسب الطرف الآخر. هذه هي اللعبة حتى الآن، إلا إذا توافرت ظروف مختلفة، وأهمها تغيير عملي وقوي في موقف الولايات المتحدة إزاء الصراع السوري، بمعنى أن الطرفين لوحدتهما سيفضلان الذهاب إلى تسوية، وهذا هو الأرجح. خامساً، في الغضون لا يمكن استبعاد أن الخلاف الروسي - التركي ربما يكون دبابية خلاف أكبر وأبعد من سوريا، وهو ما شهدنا بعض ملامحه في اختلاف الأجنحة الروسية - التركية في ليبيا. في كل الأحوال، فإن تركيا خسرت كثيراً جراء زهابها بعيداً في علاقاتها مع روسيا، على حساب علاقاتها مع الولايات المتحدة، وهي خسارة دفع ثمنها أيضاً الشعب السوري، الذي وجد نفسه تحت رحمة القصف الجوي الروسي طوال سنوات ثلاث، حاولت خلالها روسيا فرض ذاتها كصاحب القرار السيادة في سوريا، إزاء كل الأطراف الأخرى، طبعاً ما عدا الولايات المتحدة. الآن، هل نحن إزاء حقبة جديدة في الصراع السوري؛ أو هل أن تلك الحقبة ستؤذن غروب الصراع العسكري في سوريا، والحث على فرض حلول جديدة؛ أم العكس؟

اتفاقية السابقين مع تركيا، لإسما الذي تم توقيعه قبل أشهر قليلة في أكتوبر 2019، والذي وافقت فيه تركيا على فتح الطريقين، مقابل موافقة روسيا على تمكين تركيا من إقامة منطقة آمنة تركية، وهو ما تم فعلاً بنتيجة عملية "نزع السلاح"، التي نجحت عنها إزاحة القوات الكردية، بين رأس العين وتل أبيض بعق 30 كم وطول 120 كلم (أكتوبر 2019)، وإقامة تلك المنطقة، التي أضيفت إلى منطقتين سابقتين، هما عفرين وريف حلب الشمالي والشمالي الغربي، وكل ذلك بهدف الحؤول دون إيجاد منطقة تواصل إقليمي حيث تتواجد قوات "قسد" الكردية. ثالثاً، من الصعب فهم التطور في الموقف التركي، وفقاً للمعطيات التركية لوحدها، إذ شهدنا أن الولايات المتحدة دخلت على الخط بقوة، عبر وزير خارجيتها مايك بومبيو ووزير دفاعها مارك أسبر (اجتمع الثلاثاء مع وزير الدفاع التركي في بلجيكا على هامش اجتماع قادة الناتو) ومستشار الأمن القومي روبرت أوبراين، وعبر جيمس جيفري مبعوثها إلى سوريا، الذي أتى إلى تركيا قبل أيام، وجميعهم أكدوا دعمهم، بل ودعم حلف الناتو القوي لتركيا، والمعنى من ذلك أن تركيا

تمة عدة ملاحظات هنا، أهمها: أولاً، أن سوريا باتت منطقة تجاذب وتوجيه رسائل بين روسيا وتركيا، إذ أن قيام القوات السورية بالاشتباك مع القوات التركية، وقتل 14 عسكرياً في عمليتين في النصف الأول من هذا الشهر، هو بمثابة قرار روسي، أو رسالة روسية، تتوخى الضغط لتجسيم الوجود التركي في الشمال السوري. وبالمثل فإن تركيا في توجيهها ضربات عسكرية للجيش السوري، وإصدار تصريحات قوية، كانت تبعث برسائل مماثلة للطرف الروسي، وإن بطريقة مدورة، مفادها أنها لن تسمح بتحجيمها. ثانياً، فيما تبدو المعركة على منطقة إدلب، وعلى فتح طريق دمشق وحلب، واللاذقية،

أردوغان، الذي توعد بالرد على أي اعتداء على النقاط التركية المتوغلة في البر وفي الجو، في إدلب وفي أماكن أخرى، في رسائل ذات مغزى لأطراف عديدة، وليس فقط للنظام. ومعلوم أن نقاط المراقبة العسكرية التركية، تم الاتفاق عليها في قمة سوتشي (سبتمبر 2018)، وجرى التأكيد عليها في قمة سوتشي 2 (أكتوبر 2019)، وتلك نقطة قوة الموقف التركي، لإسما أنها مسندة أيضاً باتفاق أضنة (1998) الذي ضم تركيا، التي تعتبر حليفاً أو مسانداً للمعارضة السورية، من جهة، وكلا من روسيا وإيران، حليفتي أو شريكتي النظام السوري في مساعيه للحفاظ على السلطة بالقوة، من الجهة الأخرى. ويأتي في هذا الإطار ابتعاد أجنحة تركيا عن أجنحة الولايات المتحدة، ورعايتها لقوات "قسد"، التابعة لحزب بي. واي. دي (حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي) رغم علمها أن ذلك سيكون على حساب علاقاتها مع تركيا. عموماً فإن التجاذب الروسي - التركي وصل حد حشد تركيا قوات كبيرة في الأراضي السورية المحاذية لحدودها، لإسما في ريفي حلب وإدلب الشماليين، وإسقاط طائرة هيلوكوبتر عسكرية سورية بواسطة مضادات طائرات، الأمر الذي ما كان يمكن توفره سابقاً. وطبعاً تأتي ضمن ذلك التهديدات غير المسبوقة التي وجهها الرئيس التركي رجب طيب

أردوغان، الذي توعد بالرد على أي اعتداء على النقاط التركية المتوغلة في البر وفي الجو، في إدلب وفي أماكن أخرى، في رسائل ذات مغزى لأطراف عديدة، وليس فقط للنظام. ومعلوم أن نقاط المراقبة العسكرية التركية، تم الاتفاق عليها في قمة سوتشي (سبتمبر 2018)، وجرى التأكيد عليها في قمة سوتشي 2 (أكتوبر 2019)، وتلك نقطة قوة الموقف التركي، لإسما أنها مسندة أيضاً باتفاق أضنة (1998) الذي ضم تركيا، التي تعتبر حليفاً أو مسانداً للمعارضة السورية، من جهة، وكلا من روسيا وإيران، حليفتي أو شريكتي النظام السوري في مساعيه للحفاظ على السلطة بالقوة، من الجهة الأخرى. ويأتي في هذا الإطار ابتعاد أجنحة تركيا عن أجنحة الولايات المتحدة، ورعايتها لقوات "قسد"، التابعة لحزب بي. واي. دي (حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي) رغم علمها أن ذلك سيكون على حساب علاقاتها مع تركيا. عموماً فإن التجاذب الروسي - التركي وصل حد حشد تركيا قوات كبيرة في الأراضي السورية المحاذية لحدودها، لإسما في ريفي حلب وإدلب الشماليين، وإسقاط طائرة هيلوكوبتر عسكرية سورية بواسطة مضادات طائرات، الأمر الذي ما كان يمكن توفره سابقاً. وطبعاً تأتي ضمن ذلك التهديدات غير المسبوقة التي وجهها الرئيس التركي رجب طيب

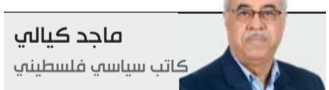


د. حطار أبودياب
أستاذ العلوم السياسية، المركز الدولي للديمقراطية-باريس

بدأ العام 2020 قاسياً بالنسبة لإيران مع استهداف الفريق قاسم سليمانبي ورده الفعل المحدودة حياله، وإسقاط الطائرة الأوكرانية والاحتجاجات التي تلتهها، مما دلل على قدر كبير من الهشاشة والاهتزاز في الداخل وفي مناطق النفوذ الإقليمي. هكذا حلت الذكرى الحادية والأربعون لثورة 1979، في وقت تمر فيه البلاد بأسوأ الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الإطلاق منذ أربعة عقود. ومررت الاحتفالات من دون حماس شعبي، إذ يواجه النظام أزمة شرعية في الداخل وضغطاً سياسياً واقتصادياً من الخارج لتعديل سلوكه. وتأتي الانتخابات العامة في 21 فبراير وما سبقها من جدل وانقسام في المشهد السياسي، لتكشف عمق الأزمة النبوية لمنظومة ولاية الفقيه التي أرساها الإمام الخميني، والتي تترخن في عهدة المرشد خامنئي في ما يشبه العد العكسي لنظام تبدو صلاحيته في طور الانتهاء.

أزمة الشرعية تظهر في اقتصاص قبول مجلس صيانة الدستور نصف المرشحين. والغريب أنه تم استبعاد 90 عضواً في البرلمان الحالي، كانوا مؤهلين للانتخابات السابقة

خلفاً لرهانات البعض وتعميتهم، لم يسمح نظام "الثورة الإسلامية" بلعبة ديمقراطية أو شورى حقيقية. وكانت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والبلدية تحت سقف المظلومة، أقرب إلى الترتيب الداخلي ضمن دوائر الحكم. وفي سياق "الهندسة الانتخابية" لضبط النتائج، تنص المادة 90 من الدستور على أن مجلس صيانة الدستور مسؤول عن الإشراق على الانتخابات. بينما تنص المادة 98 على مسؤولية هذا المجلس أيضاً عن تفسيره للدور في ما صيانة الدستور لتفسيره لدوره في ما



ماجد كيالي
كاتب سياسي فلسطيني

يؤكد التجاذب التركي - الروسي، الحاصل مؤخراً حول منطقة إدلب، أن لا شيء مستبعداً في الصراع السوري، وضمن ذلك الصراع الدولي والإقليمي على سوريا، لجهة تغير توازن القوى بين تركيا وإيران، أو اختلاف أجنداتهم، والذي قد يندرج في حال تصاعده بتفكيك تحالف أستانة الثلاثي، الذي نشأ مطلع العام 2017، أي قبل ثلاثة أعوام. وفي الحقيقة فإن التحالف الثلاثي المذكور كان واحداً من أهم غرائب ذلك الصراع وتداخلاته وتداعياته المفاجئة، الذي ضم تركيا، التي تعتبر حليفاً أو مسانداً للمعارضة السورية، من جهة، وكلا من روسيا وإيران، حليفتي أو شريكتي النظام السوري في مساعيه للحفاظ على السلطة بالقوة، من الجهة الأخرى. ويأتي في هذا الإطار ابتعاد أجنحة تركيا عن أجنحة الولايات المتحدة، ورعايتها لقوات "قسد"، التابعة لحزب بي. واي. دي (حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي) رغم علمها أن ذلك سيكون على حساب علاقاتها مع تركيا. عموماً فإن التجاذب الروسي - التركي وصل حد حشد تركيا قوات كبيرة في الأراضي السورية المحاذية لحدودها، لإسما في ريفي حلب وإدلب الشماليين، وإسقاط طائرة هيلوكوبتر عسكرية سورية بواسطة مضادات طائرات، الأمر الذي ما كان يمكن توفره سابقاً. وطبعاً تأتي ضمن ذلك التهديدات غير المسبوقة التي وجهها الرئيس التركي رجب طيب

